

## موقف البخارى فى دلالة صيغ العموم (دراسة تطبيقية)

ياسر فاروق\*

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد ﷺ وعلى آله واصحابه اجمعين؛ اما بعد، فان علم اصول الفقه علم له شرف فى سائر العلوم الشرعية شرفاً متميزاً، وان علماء الاسلام خدموا لها خدمة ليس فيها من النقص والسقم من جهة الضرورة و اخذوا يستخدمونها فى الفقه استنباط المسائل الشرعية من نصوص الكتاب والسنة والحال باننا نعلم ان الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ورسالة محمد ﷺ عامّة للناس مهما تقوم السموات والارض بإذن الله فافتضى ذلك ان تكون نصوصها مشتملة على قواعد كلية واسس عامة تنطبق على المسائل المتجددة يوماً بعد يوم المتطورة زمناً بعد زمن الحادثة كل آن ولحظة إلى يوم القيامة لنصرف احكامها الربانية ونوجهها بنظام إلهي للوصول إلى هدف اسمى وهو تحقيق الغاية التي لها خلقنا الله عزوجل الا وهى العبودية المطلقة لله تعالى ومن رحمة الله انه جعل الشريعة سهلة سمحاء وكلف الناس حسب طاقتهم واستعداداتهم وخفف على من يستحق التخفيف والتيسير واستثناهم بالاسباب المعينة والاعذار المناسبة من الاحكام العامة فكان طبيعياً ان تكون إفادة نصوص الكتاب والسنة العموم والإطلاق قد يكون مقصوداً كما قد يطرا عليه ما يخرج بعض الافراد التي يشملها فى اصل الوضع او يرد ما يظهر ان العموم غير مراد ومن هنا كان يجب على المجتهد ان يعرف ما يتعلق بالعام من ماهيته والفاظه واقسامه ونوع دلالاته على الحكم ومدى شموله لما تحته من افراد وما قد يعرض له من التخصيص عند استنباط احكام القضايا المتجددة الطارئة من نصوصهما. فاعتن علماء الاصول بدراسة دلالات الالفاظ من هذه الناحية عناية تامة واضحة التي مهدت الطريق للباحثين فى هذا الموضوع فيها هو وان الاطلاع على تراثهم الزاهر وذكراهم الجميلة-

### دلالة صيغ العموم:

اذا نظرنا الى كلام الاصوليين وعلماء الفقه وكتبها نجد ان الخلاف بين العلماء فيما وضعت له الفاظ

العموم على ثلاثة اقوال:

### القول الاول فى دلالتها :

مذهب السلف من الصحابة والتابعين واتباعهم وجميع اهل العلم إلى القرن الثالث بان حكم العام

يتناول جميع ما ينطوى تحته من افراد ولا يصرف عن ذلك إلا بدليل والادلة على ذلك من العقل والنقل كما

ياتى ذكره:

\* ايم فل سكالر، يقسم الدراسات الإسلامية، جامعه بنجاب، لاهور، باكستان

## اولا : استدلالهم العقلى؛

من جهة استدلال العقلى اختار الاصوليون ان معنى العموم مقصود بين الناس شرعا وعرفا فلا بد ان يكون له لفظ موضوع مختص به كسائر المقاصد إذا الالفاظ لا تقتصر عن المعانى التى يقصد بها تفهيم الغير (١) وقال ابن حزم: إنما قلنا بالعموم استدلالا بضرورة العقل الحاكم بان اللغة انما هى ان رتبت لكل معنى فى العالم عبارة مبينة عنه موجبة للتفاهم بين المخاطب والمخاطب ولاننا وجدنا الاجناس العامة للانواع الكثيرة ووجدنا الانواع العامة للاشخاص الكثيرة يخبر عنها باخبار وترد فيها شرائع لوازم فلا بد ضرورة من لفظ يخبر به عن الجنس كله وهذا لا بد منه وإلا بطل الخبر عن الاجناس وهذا ما لا سبيل إليه اصلا ولا بد ايضا من لفظ يحضر به عن بعض ما تحت الجنس ليفهم المخاطب بذلك ما يريد ومبطل هذا مبطل للعيان جاحد للضروريات (٢) ولا محيص من الاستفادة بالعموم لين الامير او الرئيس إذا امر من تحته من اهالى البلاد والقرى بشى هو لا يمكن إلا بطريق العموم والامر لكل واحد من رعيته بعينه مستحيل وكذلك كان كل نبى يامر قومه بالفاظ عامة فيكون إنكاره سفطة ومكابرة فالعموم محتاج إليه فى جميع اللغات -

ولذا قال ابو إسحاق الشيرازى: إن العرب فرقته بين الواحد والإثنين والثلاثة فقالوا رجل ورجلان ورجال كما فرقته بين الاعيان فى الاسماء فقالوا رجل وفرس وحمار فلو كان احتمال لفظ الجمع للواحد والإثنين كاحتماله لما زاد لم يكن لهذا التفريق معنى ولان العموم مما تدعو الحاجة إلى العبارة عنه فى مخاطبتهم فلا بد ان يكونوا قد وضعوا له لفظ يدل عليه كما وضعوا لكل ما يحتاجون إليه من الاعيان (٣) وخلود هذه الشريعة الغراء وشمولها لكل زمان ومكان إلى قيام الساعة لا يمكن إلا بطريق العموم والإطلاق فى نصوصها وخطاباتها -

## ثانيا : استدلالهم النقلى؛

قد ثبت عن الرسول ﷺ الاستدلال بالعموم وهو اعرف الخلق بمقاصد الشريعة وحكمها وكان الصحابة العارفون باللغة والآخذون عن المبين ﷺ يجرون الفاظ الكتاب والسنة على العموم إلا ما دل الدليل على تخصيصه وقد ثبت انهم كانوا يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم وكذلك التابعون والائمة الكرام بعدهم -

وتوضيح ذلك: ان لرسول الله ﷺ استدلال بالعموم لما سئل عن الحمر الاهلية فقال: ما انزل الله على فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة :

﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ (٤)

ويوضحه قول ابن حجر رحمه الله بان المراد ان الآية دلت على ان من عمل فى اقتناء الحمر طاعة رأى ثواب ذلك وان من عمل معصية رأى عقاب ذلك؛ قال ابن بطال: فيه تعظيم الاستنباط والقياس لانه شبه ما لم يذكر الله حكمه فى كتابه وهو الحمر بما ذكره من عمل مثقال ذرة من خيرا او شرا إذ كان معناهما واحدا، و

قال ايضاً :

وهذا نفس القياس الذى ينكره من لافهم له عنده -

وتعقبه ابن المنير بانه هذا ليس من القياس فى شى وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات لصيغته خلافا لمن انكر او وقف وفيه تحقيق لإثبات العمل بظواهر العموم وانها ملزمة حتى يدل دليل التخصيص وفيه إشارة إلى الفرق بين الحكم الخاص المنصوص والعام الظاهر وان الظاهر دون المنصوص فى الدلالة (٥)

وفى الحديث عن ابى سعيد بن المعلى رضى الله عنه قال كنت اصلى فمر بى رسول الله ﷺ فدعانى فلم آته حتى صليت ثم اتيته فقال : ما منعك ان تاتى الم يقل الله : ( يا ايها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم ) (٦)

فاستدل ﷺ بعمومين ؛ عموم "إذا" وعموم الخطاب -

"واستدل عمر بن الخطاب على عدم قتال مانعى الزكاة بعموم قوله ﷺ: أمرت ان اقاتل الناس

حتى يقولوا لا اله الا الله ثم استدل ابو بكر الصديق بعموم قوله ايضا :إلا بحقه- (٧)

ثم ان عبد الله بن ام مكتوم فهم العموم من قوله تعالى : ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون فى سبيل الله ) فقال :يا رسول الله ! والله لو استطيع الجهاد معك لجاهدت فنزل قوله تعالى : ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون فى سبيل الله ) (٨) والرسول ﷺ اقره على هذا الفهم -

وايضاً فهم اصحاب النبى ﷺ العموم من قوله تعالى : ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) فشق ذلك عليهم وقالوا : اينالم يظلم نفسه فيبين الله عز وجل بقوله :

"إن الشرك لظلم عظيم ان الظلم المراد بالآية هو الشرك وليس عمومه " (٩)

وقد اقرهم الله ورسوله على هذا الفهم، كما قال ابن حجر مستنبطاً منها :

وفى المتن من الفوائد :

الحمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص وان النكرة فى سياق النفي تعم وان الخاص يقضى على العام والمبين على المحمل وان اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض - وايضاً قال ؛ والذى يظهر لى انهم حملوا الظلم على عمومه الشرك فما دونه وهو الذى يقتضيه صنيع المؤلف - وإنما حملوه على العموم لان قوله "بظلم" نكرة فى سياق النفي لكن عمومها هنا بحسب الظاهر قال المحققون : إن دخل على النكرة فى سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو "من" فى قوله : ما جاءنى من رجل افاد تنصيب العموم وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية وبين لهم النبى ﷺ ان ظاهرها غير مراد بل هو من العام الذى اريد به الخاص - (١٠)

وحين طالبت فاطمة رضى الله عنها ابابكر إرث ابيها عليه الصلاة والسلام فامتنع ابو بكر مع قوله تعالى :

يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) (١١) لانه وجد مخصصا له وهو قوله ﷺ: "لا نورث ما تركنا فهو صدقة" (١٢) وعبدالله بن مسعود احتج بعموم قوله تعالى: (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) (١٣) على ان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل وخصص به عموم قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهم -- الاية (١٤) لتقدمه (١٥) وهذا قليل من الكثير الذى يشهد على تحقق العموم-

وخلاصة القول بانه لا خلاف بين احد من العلماء فى ان قوله تعالى: (الزانية والزانى) وفى (والسارق والسارقة) وفى (ومن قتل مظلوما) وفى (وذروا ما بقى من الربا) وفى (ولا تقتلوا انفسكم) وفى قول الرسول ﷺ: "لا وصية لوارث" وفى "من القى السلاح فهو آمن" وغير ذلك مما لا يحصى يدل على العموم ولم يعرف مخالف لهذا القول فى القرون الثلاثة المفضلة المشهود لها بالخير-

### القول الثانى فى دلالتها:

القائلين بالقول الثانى اختاروا بانه اذا ورد لفظ من الفاظ العموم وجب التوقف عن العمل به حتى يقوم دليل عموم او خصوص وهو مذهب عامة الاشاعرة وبعض المتكلمين وسماوا بالواقفية ولم يكن هولاء فى القرون الثلاثة الاولى بل وجدوا فى القرن الرابع الهجرى (١٦) واستدلوا بما يلى:

١- إن الالفاظ التى يدعى عمومها هى من قبيل المجمل وحكم المجمل التوقف حتى ياتى البيان لانه يحتمل ان يكون المراد بعض مدلوله وهذا البعض لا يمكن تعيينه إلا بالبيان مثل اعداد الجمع فإن جمع القلة مثلا يصح ان يراد منه كل عدد من الثلاثة إلى العشرة ولا يمكن تعيين المقصود إلا بمبين-

واجيب عنه: اننا نحمل العام على كل ما يتناوله من افراد عند عدم وجود المنخص احتراز عن ترجيح بعض بلا مرجح فلا يبقى الإجمال حينئذ (١٧)

٢- لو كان للعموم صيغة تقتضيه ولفظ موضوع له لما كان لدخول التاكيد عليه معنى لانه كان يكتفى فى ذلك باللفظ الدال على العموم فدخول التاكيد يدل على انه لا يفيد العموم بنفسه-

ولكن هذا الدليل من جهة الاستدلال لا يقوم مقامه لان التاكيد دليل العموم والاستغراق وإلا لكان تاسيسا لا تاكيذا وهو باطل بالإجماع (١٨) وان التاكيد مثل التكرار فكما إن التكرار يفيد إقامة الحجة بوضوح تام وليس له علاقة باصل الوجوب لا فى إيجابه ولا فى إسقاطه والامور المكررة بكثرة فى القرآن الكريم يجب الإيمان بها كما يجب بما ذكر مرة واحدة كذلك التاكيد لا ياتى بحكم جديد إيجابا او نفيًا ولا يفيد عموم الخاص بل يوكد الاول ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حى عن بينة- وإنما معنى التاكيد كمعنى قول القائل: إنا شهدنا فلانا ونظرت إليه بعينى هاتين وهو يفعل امر كذا وقد علمنا ان النظر لا يكون إلا بالعينين وكذلك يقول سمعت باذننى والسمع لا يكون منا إلا بالاذنين ولو سكت عن ذلك لعلمنا من خبره كالذى علمنا إذا ذكر العينين والاذنين ولا فرق-

ثم لو كان استدلالهم صحيح لكان كلامهم متناقضا لانا نجد التاكيد ياتى مرتين وثلاثا فلو كان

التأكيد الاول ياتى لإخراج اللفظ من الخصوص إلى العموم لكان التأكيد الثانى مثله ايضا ولو جب ان يكون مخرجا للكلام الموكد بالتأكيد الاول عن الخصوص إلى العموم فكان يكون التأكيد الاول خصوصا عموما معا وهذا لا يعقل وقد قال تعالى: (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) (١٩)

٣- وقوله تعالى: (الله خالق كل شى) (٢٠) يشمل كل شى مع انه عز وجل غير مخلوق، وقوله تعالى: (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم) (٢١) المراد من "الناس الاول" نعيم بن مسعود او آخر ومن الثانى كفار مكة وهما ليسا بكل الناس. فلو كان: كل شى والناس عاما لما استثنى منهما اى فرد فبطل وجوده فى اللغة.

فالاستدلال من هذه الآية الكريمة ليس بصحيح لانا نكر دعوى إخراج الالفاظ عن مفهومها بلا دليل، اما إذا قال الدليل على التخصيص والإستثناء فهو جائز بلا شبهة. والمفهوم من الآية ان المراد بخلقه تعالى كل شى كل ما دونه عز وجل على العموم لانه لما كان تعالى هو الذى خلق كل شى ومن المحال ان يحدث احد نفسه صح ان اللفظ لم يات قط يشمل الخالق فيما ذكر انه خلقه.

اما الآية الثانية فواقع الحال يدل على ان العموم المقصود هو ما قام فى العقل لا العموم على إطلاقه فالمخبرون لهؤلاء بان الناس قد جمعوا لهم غير الناس المخبرين لهم والناس الجامعون لهم غير الناس المخبرين لهم كما هو معلوم والطائفتان معا غير الطائفة المجموع لها (٢٢)

### القول الثالث فى دلالتها:

القائلون بهذا القول المشاهير من الائمة منهم البلخى من الحنفية والجائى من المعتزلة إلى الحزم باخص الخصوص كواحد فى الجنس والثلاثة فى الجمع والتوقف فيما وراء ذلك ويسمى هؤلاء بارباب الخصوص (٢٣) واستدلوا لهم على ذلك بما يلى:

١- قوله تعالى: (تدمر كل شى بامر ربها) (٢٤) وقوله سبحانه: (واوتيت من كل شى) (٢٥) وقوله عز وجل: (ما تدر من شى اتت عليه الا جعلته كالريم) (٢٦)

واستدلوا بهذا ان هذه الفضاظ العموم اريد بها الخصوص ولكن اجيب بان الخصوص اريد بالقرائن والادلة وهذا لا نكره (٢٧)

٢- لم يوجد قط خطاب إلا خاص لاعام فصح ان كل خطاب فإنما قصد به من بلغه ذلك الخطاب من العاقلين البالغين خاصة دون غيرهم.

وعلى هذا الاستدلال رد عليهم ابن حزم بقوله تعالى: (وهو بكل شى عليم) ، فإن هذا لا يمكن ان يحمل على الخاص وإلا كان الزيع والخروج على ما جاء فى الكتاب. ام الاحتجاج بتوجيه الخطاب إلى البالغين العاقلين العالمين بالامر دون غيرهم فإنما ذلك بنص وارد فيهم اذ إن الشرع حدد مناط التكليف فحيث كان الخطاب بالمقصود به من حدده الشارع فهو عموم لهؤلاء كلهم ولم يقل احد ان العموم معناه ان يقصد بالخطاب العام كل موجود فى العالم وإنما المقصود من اقتضاه اللفظ الوارد وكل ما اقتضاه الخطاب فعلى هذا

قلنا بالعموم ثم اكثر من إلزامهم فى التحليل او التحريم ان يبحثوا لكل مسألة فى ذاتها عن دليل جديد وهو لا يوجد- (٢٨)

٣- إن الخصوص هو القدر المستيقن دخوله تحت هذه الالفاظ فهو اولى من اخذ العموم المشكوك فيه : وحكم الغزالي على هذا الاستدلال بالفساد والتناقض- اما الفساد فلان كون هذا القدر الذى يعنونه مستيقنا لا يدل على كونه مجازا فى الباقي وكون الفعل الواحد مستيقنا فى الامر لا يوجب كونه مجازا فى التكرار واما التناقض فلان قولهم:

إن الثلاثة هو المفهوم فقط يناقض قولهم :الباقي مشكوك فيه لانه إن كان هو المفهوم فقط فالباقي غير داخل قطعاً وإن كانوا شاكين فى الباقي فقد شكوا فى نفس المسئلة فإن الخلاف قائم فى الباقي واطوا فى قولهم : إن الثلاثة مفهوم فقط- (٢٩)

ولا يخفى عليك بعد دراسة الاقوال وادلتها ان الحق مع اصحاب القول الاول وهو الموييد بالادلة العقلية والنقلية وينبغى ان يكون عليه بناء الاحكام الشرعية ولا يعدل عن الاخذ بالعموم إلا بدليل واما الثانى والثالث :فإنهما يستلزمان تعطيل اغلب نصوص الشريعة وهدم قواعدها وابطال احكامها كما هما عاريان من الادلة التى يعتمد عليها ويكون لها القبول فى ميدان البحث ولا تتجاوزا عن كونهما ظريات جو فاء محضة ليس لها تطبيق عملى فى استنباط المسائل من الكتاب والسنة ولا تأثير فى الفروع الفقهية- والله تعالى اعلم-

### موقف البخارى من دلالة الفاظ العموم:

بعد بيان المواقف الاصوليين نحن نذكر اختيار الإمام البخارى رحمه الله ان حكم العام يشمل جميع ما يندرج تحته من افراد واحوال واوقات ولا يصرف عن عمومه إلا بدليل، فقال رحمه الله:  
إن الخبر إذا جاء عن النبي ﷺ فحكمه على اسمه وعلى الجملة حتى يجى بيانه عن النبي ﷺ (٣٠) واستدل له بقوله ﷺ عند ما سئل عن الحمر: ما انزل الله على فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)- (٣١)

وبنى على هذه القاعدة استنباط كثير من المسائل وإليك بعض النماذج منها:

١- باب ما جاء ان الاعمال بالنية والحسبة ولكل امرى مانوى- فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلوة والزكاة والصوم والاحكام (٣٢) فاستدل بعموم الجمع المعروف باللام وهو :الاعمال فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه :إنما الاعمال بالنية وكرره البخارى<sup>٢</sup> فى سبع اماكن من صحيحه واستدل بعمومه-

وكذلك استدل بعموم الجمع المعروف بالإضافة فى قوله :باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي ﷺ هذا شئ كتبه الله على بنات آدم وقال بعضهم :كان اول ما ارسل الحيض على بنى اسرائيل وحديث النبي ﷺ اكثر (٣٣)

قال ابن حجر :قيل معناه ؛ اشمل لانه عام فى جميع بنات آدم يتناول الاسرائيليات ومن قبلهن (٣٤)

وانظر المثال لذلك ايضا فى باب إذا غصب جارية من كتاب الحيل- (٣٥)

٢- و”باب وجوب القراءة للإمام والمأموم فى الصلوات كلها فى الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت“ (٣٦) استدلال عليه بعموم النكرة فى سياق النفي وهى ” لا صلوة“ فى قوله ﷺ: لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب - وقد تقدم انها تفيد العموم، وكذلك استدلال بعمومها فى قوله تعالى: (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) حيث ترجم عليه بقوله: باب ظلم دون ظلم- (٣٧)

قال ابن حجر: والذى يظهر لى انهم حملوا الظلم على عمومه الشرك فما دونه وهو الذى يقتضيه صنيع المؤلف وإنما حملوه

على العموم لان قوله ”بظلم“ نكرة فى سياق النفي - (٣٨)

٣- استدلال بعموم اسم الموصول ”من“ فى الترجمة السابقة بقوله: للإمام والمأموم وكذلك احتج بعموم ما ومن الاسماء الموصولة فى قوله ﷺ لعائشة حين حاضت افعلى ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى فترجم عليه بقوله: باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٣٩)

قال ابن حجر نقلا عن ابن رشيد وغيره: إن مراد المصنف الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضى الله عنها لانه ﷺ لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف وإنما استثناه لكونه صلاة مخصوصة واعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء ولم تمنع الحائض من شى من ذلك فكذلك الجنب لان حدثها اغلظ من حدثه ومنع القراءة إن كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر وإن كان تعبدا فيحتاج إلى دليل خاص (٤٠)

وانظر ايضا باب ما انهر الدم - - - - كتاب الصيد والذبايح (٤١)

٤- و”باب إذا غصب جارية فزعم انها ماتت فقضى بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها فهى له والقيمة ولا تكون القيمة ثمنا وقال بعض الناس: الجارية للغاصب لاخذه القيمة منه - وفى هذا احتيال لمن اشتبهى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل بانها ماتت حتى ياخذ ربهها قيمتها فتطيب للغاصب جارية غيره“ واستدل على ذلك بعموم كل فى قوله ﷺ: ”لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به“ و بعموم الجمع المعرف بالإضافة فى قوله ﷺ: اموالكم عليكم حرام (٤٢)

٥- واحتج بعموم المفرد المعرف بالإضافة والمعرف بال فى كلامه الآتى، وقوله ﷺ: ”من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة“ جملة (أى عام) وقوله ﷺ: ”إلا بام القرآن - مستثنى من الجملة كقول النبي ﷺ: جعلت لى الارض مسجدا وطهورا، ثم قال فى احاديث آخر إلا المقبرة وما استثناه من الارض والمستثنى خارج من الجملة وكذلك فاتحة الكتاب خارج من قوله من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة مع انقطاعه - (٤٣)

وهناك بحث رائعة جدا تتعلق بدلالة صيغ العموم وهى؛

### هل عموم الاشخاص يستلزم عموم الاحوال والازمنة والبقاع ام لا؟

قد تقدم ان حكم العام يشمل جميع ما ينطوى تحته من الافراد - اما عمومه فى الاحوال والاوقات والاماكن والمتعلقات فاختلف العلماء فى ذلك على قولين مشهورين:

### موقف الفريق الاول واستدلاليهم:

إن عموم الاشخاص يستلزم عموم الاحوال والازمنة والبقاع والمتعلقات لانها لاغنى للاشخاص عنها إلا إذا جاء دليل يخص وقتا دون وقت او مكانا دون مكان او حالا دون حال- فقوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (٤٤) اى على اى حال كان وفى اى زمان ومكان كان وخص منه المحصن فيرجم ايضا بدليل وقوله تعالى: (ولا تقربوا الزنا) (٤٥) اى "لا يقربه كل منكم على اى حال كان وفى اى زمان ومكان كان" وقوله تعالى: (فاقتلوا المشركين) اى كل مشرك على اى حال كان وفى اى زمان ومكان كان وخص منه اهل الذمة وغيره بدليل- وليس المراد بعموم الاحوال ثبوت الحكم متكررا لكل شخص بتكرار الاحوال لان تكرار الحكم مسألة اخرى لا تثبت إلا بدليل بل المراد به ثبوت الحكم لكل شخص من غير اعتبار حال بعينه بل اى حال اتفق كان الحكم ثابتا له معه وهو قول اكثر العلماء ورجحه الرازى وابن دقيق العيد وابن السبكي (٩٤٦) وقد ذهب إلى عموم الاحوال عند عدم الاستفصال عبدالله بن ابي اوفى وعبدالرحمن من الصحابة (٤٧)

قال الإمام احمد فى قوله تعالى: (يوصيكم الله فى اولادكم)، ظاهرها على العموم: ان من وقع عليه اسم ولده فله ما فرض الله تعالى، وكان رسول الله ﷺ هو المعبر عن الكتاب ان الآية إنما قصدت للمسلم لا للكافر (٤٨)

وقال الإمام الشافعى: ترك الاستفصال فى حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم فى المقال ويحسن به الاستدلال (٤٩) والمراد منه عموم الاحوال والازمان والاماكن كما صرح بذلك الأمدى وابن الهمام وشارحه ابن امير الحاج- (٥٠)

### موقف الفريق الثانى واستدلاليهم:

إن صيغ العموم وإن كانت عامة فى الاشخاص فهى مطلقة فى الاحوال والازمان والبقاع فلا يثبت فيها العموم لاجل ثبوته فى الاشخاص بل لابد من دليل عليه مثل قوله تعالى: (اقتلوا المشركين) فإنه يقتضى قتل كل مشرك لكن لافى كل حال بحيث يعم الهدنة والحراية وعقد الذمة واختار هذا القول القرافى والاصفهانى وابوالعباس ابن تيمية<sup>٥١</sup> (٥١)

وجوابه بان استثناء حال الهدنة والذمة ومثل ذلك ليس من اقتضاء اللفظ بل بادلة اخرى، وقال ابن دقيق العيد: اولع بعض اهل العصر وما يقرب منه بان قالوا إن صيغة العموم إذا وردت على الذوات مثلا او على الافعال كانت عامة فى ذلك مطلقة فى الزمان والمكان والاحوال والمتعلقات ثم يقولون: المطلق يكفى فى العمل به صورة واحدة فلا يكون حجة فيما عداها واكثرها من هذا السؤال فيما لا يحصى من الفاظ الكتاب والسنة وصار ذلك ديدنا لهم فى الجدل وهذا عندنا باطل (٥٢) وفى المسئلة اقوال اخرى تعود فى الحقيقة إلى المتقدمين (٥٣) والذى يظهر لى ان القول الاول هو الراجح وهو يوافق طبيعة العموم من شمول حكمه لكل فرد واما الثانى فهو يمنع من العمل بمقتضى العموم فى جميع افراده كما سبق فى كلام الإمام تقي الدين-



## موقف البخارى رحمه الله من هذا الاصول:

فى هذا البحث اختيار الإمام البخارى فى صحيحه هو ان العام فى الاشخاص عام فى الاحوال والاقوات والاماكن والمتعلقات فإنه قد استخدم هذا الاصل فى استنباط كثير من المسائل ومشى عليه فى عدة ابواب، منها:

١- باب سواك الرطب واليابس للصائم واستدل عليه بحديث عامر بن ربيعة: رايت النبى ﷺ يستاك وهو صائم مالا احصى ولا عدد- ولم يخص رطبا من يابس وبقوله ﷺ: لو لا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل وضوء- وبقوله ﷺ: السواك مطهرة للغم - ولم يخص صائما من غيره ولا رطبا من يابس- وبقوله: من توضا نحو وضوئى هذا --- ولم يخص صائما من غيره وفى هذا الوضوء المضمضة وهى ابغ من السواك الرطب- (٥٤)

قال ابن حجر: ومناسبة ( اى حديث عامر ) للترجمة إشعاره بملازمة السواك ولم يخص رطبا من يابس وهذا على طريقة المصنف فى ان المطلق يسلك به مسلك العموم او ان العام فى الاشخاص عام فى الاحوال وقد اشار إلى ذلك بقوله فى اواخر الترجمة المذكورة :

ولم يخص الصائم من غيره اى ولم يخص ايضا رطبا من يابس وبهذا التقرير تظهر مناسبة جميع ما اورده فى هذا الباب للترجمة والجامع لذلك كله قوله فى حديث ابى هريرة : لامرتهم بالسواك عند كل وضوء فإنه يقتضى إباحته فى كل وقت وعلى كل حال- (٥٥)

وقال ابن المنير: اخذ البخارى شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص وهو حديث عامر ثم انتزعه من الأدلة العامة التى تتناول احوال متناول السواك مطلقا صائما ومفطرا واحوال عود السواك من رطوبة وييس ثم انتزع ذلك من اعم من السواك وهى المضمضة إذهى ابغ من السواك الرطب(٥٦) وعلى نفس المنهج سار الإمام النسائى رحمه الله حيث بوب على حديث ابى هريرة المذكور: الرخصة فى السواك بالعشى للصائم- فقد اشار رحمه الله إلى ان الامر بالسواك كما هو عام فى الاشخاص كذلك يشمل حالة الصوم وغيره وبعد الزوال وقبله-

وقال السندى على استنباط النسائى: إنه استنباط دقيق وقيق عجب فله دره ما ادق واحد فهمه-

٢- و” باب قول النبى ﷺ: إذا توضا فليستشق بمنخره الماء“ ثم قال البخارى عقبه: ولم يميز بين الصائم وغيره(٥٧) فهو إشارة إلى ان امر الاستنشاق فى الوضوء عام فى الاحوال سواء كان المتوضى فى حالة الصوم او فى غيره-

٣- و” باب من باع ثماره او نخله او ارضه او زرعه وقد وجب فيه العشر او الصدقة فادى الزكاة من غيره او باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة“ - واستدل على ذلك بعموم قوله: لا تبيعوا التمرة حتى يبدو صلاحها - وهو يشمل قبل وقت وجوب الزكاة فيها وبعده وإلى ذلك اشار رحمه الله بقوله: فلم يحظر البيع بعد الصلاح على احد ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لا تجب (٥٨)

فقال ابن المنير :مدخل الترجمة فى الفقه جواز بيع التمرة التى وجبت زكاتها قبل اداء الزكاة ويتعين حينئذ ان تودى الزكاة من غيرها خلافا لمن افسد البيع ووجه الاستدلال إجازته للبيع بعد بدو الصلاح وهو وقت الزكاة ولم يقيد الجواز بتزكيته من عينها بل عم واطلق فى سياق البيان- (٥٩)  
وقال ابن حجر:

ظاهر سياق هذه الترجمة ان المصنف يرى جواز بيع التمرة بعد بدو الصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالحرص مثلا لعموم قوله : (حتى يبدو صلاحها) وهو احد قولى العلماء وحينئذ تعلقت الزكاة بذمته فله ان يعطيها من غيره او يخرج قيمتها على راي من يجيزه وهو اختيار البخارى- (٦٠)

والقول الثانى فيه لا يجوز بيعها بعد الخرص لتعلق حق المساكين بها وهو احد قولى الشافعى- (٦١)  
باب يرد المصلى من مربيين يديه فإنه رحمه الله عمم هذه الترجمة ولم يقيد بها موضع دون موضع لعموم قوله ﷺ: إذا صلى احدكم إلى شى يستره من الناس- ثم اشار بذكر اثر عبدالله بن عمر انه رد المار فى التشهد وفى الكعبة (٦٢) إلى عموم هذا الحكم فى الاماكن كما هو عام فى الاشخاص- وانظر ايضا" باب اخذ الصدقة من الاغنياء وترد فى الفقراء حيث كانوا"- (٦٣)

### خلاصة القول؛

ان دلالة صيغ العموم لها اثر كبير فى الاستدلال من النصوص للكتاب والسنة بحيث يجتهد فيه من يجتهد ويريد بها القيام على اسس سليمة و الاخذ الصحيح من النصوص و مقصود الشارع بها، فلذا نجد ان اهتمام الفقهاء والاصوليين من هؤلاء القواعد والاصول على مبادئ متفقة اللهم الا ان فيها من الاختلاف بالاستدلال بها ما يصرف عنها بالقرائن والادلة- فالبحث الاول فى المقالة بحث اصولى خلاصته ان دلالة صيغ العموم؛ اختيار الإمام البخارى رحمه الله فيه ان حكم العام يشمل جميع ما يندرج تحته من افراد واحوال و اوقات ولا يصرف عن عمومه إلا بدليل-

وفى الثانى اى هل عموم الاشخاص يستلزم عموم الاحوال والازمنة والبقاع ام لا؟ اختيار البخارى هو ان العام فى الاشخاص عام فى الاحوال والاقوات والاماكن والمتعلقات فإنه قد استخدم هذا الاصل فى استنباط كثير من المسائل ومشى عليه فى عدة اماكن كما سبق نظائره وامثله-  
سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت، استغفرک واتوب اليك-

## الهوامش

- ١- اصول البزدوى مع كشف الاسرار، البخارى، علاء الدين، عبدالعزيز بن احمد، دارالكتاب الاسلامى، ٣٠١/١ -
- ٢- الاحكام فى اصول الاحكام، الاندلسى، ابن حزم، على بن احمد بن سعيد، دارالآفاق الجديدة، بيروت، ٤٢٣/٣ -
- ٣- اللمع فى اصول الفقه، الشيرازى، ابو اسحاق، ابراهيم بن على بن يوسف، دارالكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٧ -
- ٤- الجامع الصحيح، البخارى، محمد بن اسماعيل، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاحكام التى تعرف بالدلائل، ح ٧٣٥٦ -
- ٥- فتح البارى، العسقلانى، احمد بن على بن حجر، دارالمعرفة، بيروت، ١٣٧٩، ٦٥/٦ -
- ٦- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب التفسير، باب يايها الذين امنوا استجيبوا لله وللرسول اذادعاكم لما يحييكم، ح، ٤٦٤٧ -
- ٧- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ح ١٣٩٩ -
- ٨- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب التفسير، باب لا يستوى القاعدون من المومنين، ح ٤٥٩٢ -
- ٩- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، ح ٣٢ -
- ١٠- فتح البارى، ابن حجر، ١/ ٨٨ -
- ١١- النساء: ١١ -
- ١٢- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع، ح ٨٣٠٥ -
- ١٣- الطلاق: ٤ -
- ١٤- البقرة: ٢٣٤ -
- ١٥- كشف الاسرار مع اصول البزدوى، علاء الدين، ٣٠١/١ -
- ١٦- اصول السرخسى، السرخسى، شمس الائمة، محمد بن احمد بن ابى سهل، دارالمعرفة، بيروت، ١٣٢/١ -
- ١٧- التوضيح مع التلويح، التفتازانى، سعد الدين، مسعود بن عمر، مكتبة صبيح عمر، ٣٨/١ -
- ١٨- التلويح: ٣٨/١ وما بعده -
- ١٩- الاحكام، ابن حزم، ٣/ ٤٦٠، ٤٤٠، ٤٣٨ -
- ٢٠- الزمر: ٦٢ -
- ٢١- آل عمران: ١٧٣ -
- ٢٢- الاحكام، ابن حزم، ٣/ ٤٣٨ -
- ٢٣- الاحكام فى اصول الاحكام، الآمدى، سيد الدين، على بن ابى على، المكتب الاسلامى، بيروت، ٢٨٢/٢ -
- ٢٤- الاحقاف: ٢٤ -
- ٢٥- النمل: ٢٣ -
- ٢٦- الذاريات: ٤٢ -
- ٢٧- انظر بالتفصيل؛ الاحكام لابن حزم : - والموافقات، الشاطبى، ابراهيم بن موسى، دارابن عفان، ١٩٩٧، ١٩٩٧، ٣٧٠/٣ -
- ٢٨- الاحكام، ابن حزم، ٣/ ٤٣٤ -
- ٢٩- المستصفى، الغزالى، ابو حامد محمد بن محمد، دارالكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٣، ٤٥٢/٢ -

- ٣٠- جزء القراءة، البخارى، محمد بن اسماعيل، المكتبة السلفية، لاهور، ط ١، ١٩٨٠، ص ٧-
- ٣١- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاحكام التى تعرف بالدلائل، ح ٦٣٥٦-
- ٣٢- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الإيمان، باب ٣٩-
- ٣٣- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الحيض، باب ١-
- ٣٤- فتح البارى، ابن حجر، ٤٠٠١، ص ٣٥- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الحيل، باب ٩-
- ٣٦- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الاذان، باب ٩٤-
- ٣٧- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الايمان، باب ٢٢-٣٨- فتح البارى، ابن حجر، ج ١، ص ٨٨-
- ٣٩- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الحيض، باب ٧-٤٠- فتح البارى، ابن حجر، ج ١، ص ٤٠٧-
- ٤١- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الذبائح والصيد، باب ١٨-
- ٤٢- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الحيل، باب ٩-٤٣- جزء القراءة، البخارى، ص ٩-
- ٤٤- النور: ٢- ٤٥- الاسراء: ٣٢-
- ٤٦- مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، ابن النجار، محمد بن احمد بن عبدالعزيز، مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٩٩٧، ص ١١٥/٣- واحكام الاحكام شرح عمدة الاحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، ١/١٩٨١-
- ٤٧- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب السلم، باب السلم الى من ليس عنده اصل، ح ٢٢٤٤-
- ٤٨- شرح الكوكب المنير، ابن النجار، ١١٥/٣
- ٤٩- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الوصول، الشوكانى، محمد بن على بن محمد التيمى، دارالكتاب العربى، ١٩٩٩، ص ٣٣٠/١-
- ٥٠- الاحكام، الأمدى، ٢/٢٣٧- والتقرير والتحرير، ابن امير الحاج، شمس الدين محمد بن محمد، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢/١، ٢٣٤-
- ٥١- مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، ابن النجار، ١١٦/٣-
- ٥٢- شرح العمدة، ابن دقيق العيد، ١/٩٨-
- ٥٣- شرح الكوكب، ابن النجار، ١١٩/٣-
- ٥٤- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، ٢٧-
- ٥٥- فتح البارى، ابن حجر، ١٥٨/٤-
- ٥٦- المتوارى، ابن المنير، احمد بن محمد بن المنصور، مكتبة المعلاء، الكويت، ص ١٣٣-
- ٥٧- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الصوم، باب ٢٨-
- ٥٨- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الزكاة، باب ٥٨-٥٩- المتوارى، ابن المنير، ص ١٢٧-
- ٦٠- فتح البارى، ابن حجر، ٣/٣٥٢- ٦١- ايضاً
- ٦٢- الجامع الصحيح، البخارى، كتاب الصلوة، باب ٩٨-٦٣- الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب ٦٣-